الأمم المتحدة
S/2014/374
مجلس الأمن
Distr.: General
29 May 2014
Arabic
Original: English

تشاد ورواندا ونيجيريا: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وبياناته رئيسه وبياناته الصحفية بشأن الحالة في غينيا - بيساو، ولا سيما القرارات ١٨٧٦ (٢٠٠٩) و ٢٠٣٠ (٢٠١١) و ٢٠٤٨ (٢٠١٢) و ٢٠٩٢ (٢٠١٣) و ٢١٠٣ (٢٠١٣)،

وإذ يحيط علماً بتقريري الأمين العام عن غينيا - بيساو المؤرخين ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤ (S/2014/332 و S/2014/333) وبما ورد فيهما من توصيات، وإذ يشيد بمساعي الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو،

وإذ يرحب بعقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية بنجاح في غينيا - بيساو، وإذ يهنئ شعب غينيا - بيساو الذي شارك في هذه الانتخابات بأعداد قياسية، وهو ما يدل على شدة التزامه بالديمقراطية،

وإذ يشدد على ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية، ويؤكد أهمية الحوكمة الشاملة للجميع ودورها الأساسي في إحلال السلام الدائم في غينيا - بيساو،

وإذ يؤكد أنه لا سبيل إلى توطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو إلا من خلال عملية انتقالية توافقية تشمل الجميع ويتولى زمامها البلد، وعن طريق إعادة إرساء النظام الدستوري واحترامه، وإصلاح قطاعات الدفاع والأمن والعدل، وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ومكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات،

300514 290514 14-54245 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يؤكد أنه ينبغي لجميع الجهات المعنية في غينيا – بيساو أن تعمل على ضمان الاستقرار على المدى القصير والمتوسط والطويل من خلال إبداء التزامها بوضوح وإجراء حوار سياسي حقيقي وشامل للجميع بهدف تهيئة الظروف المواتية لإيجاد حلول ناجعة ومستدامة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي يواجهها البلد، تيسيراً لتنفيذ الإصلاحات الرئيسية وتعزيز مؤسسات الدولة،

وإذ يعرب عن القلق من انعدام السيطرة والرقابة الفعالتين للمدنيين على قوات الدفاع والأمن، وهو ما يعيق العملية السياسية ويحول دون أداء مؤسسات الدولة مهامها بفعالية، نتيجة لتآمر بعض الأطراف السياسية الفاعلة مع القيادة العسكرية،

وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تهيئة الظروف المواتية لعقد انتخابات حرة ونزيهة وتسيير العملية الديمقراطية ولدعم عملية إصلاح قطاع الأمن في غينيا – بيساو، لا سيما عن طريق أنشطة بعثتها في غينيا – بيساو (بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو)،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه البالغ من التقارير التي تفيد باستمرار الانتهاكات والإساءات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكذلك أجواء التوتر السياسي التي ما زالت مخيمة في غينيا – بيساو، ويدين القيود المفروضة على حرية التعبير وحرية التجمع وحرية الصحافة،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه الشديد من الخطر الذي يشكله الاتجار بالمخدرات على الاستقرار، ويعيد تأكيد ضرورة التصدي لمشكلة الاتجار بالمخدرات في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد النهائي باتباع نهج يقوم على المسؤولية الواحدة والمشتركة،

وإذ يؤكد أن أي حل دائم لحالة عدم الاستقرار في غينيا – بيساو ينبغي أن يشمل اتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة محاكمة المسؤولين عن الاغتيالات المرتكبة بدوافع سياسية وغيرها من الجرائم الخطيرة، مثل الأنشطة المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والانتهاكات التي تطال النظام الدستوري، بما في ذلك محاكمتهم أمام آليات للعدالة الانتقالية،

وإذ يكرر تأكيد أهمية استمرار الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين والثنائيين في دعم جهود بسط الأمن وتحقيق التنمية على المدى الطويل في غينيا – بيساو، لا سيما من أجل تنفيذ الإصلاحات في قطاعيْ الأمن والعدل، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، وكذلك من أجل تهيئة بيئة مواتية لقيام الحكم الرشيد وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة،

وإذ يشيد بالعمل الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة المعنية في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية في غينيا – بيساو والمنطقة دون الإقليمية، وإذ يشجع تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو،

وإذ يؤكد على الحاجة الملحّة للإبقاء على قدرات مستمرة للتقييم في غينيا – بيساو ومواصلة دعم المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية المسؤولة عن مكافحة الاتجار بالمخدرات،

وإذ يؤكد على ضرورة زيادة الاتساق والتنسيق والكفاءة بين الشركاء المعنيين لتعزيز جهودهم الجماعية في سبيل مكافحة الاتجار بالمخدرات في غينيا – بيساو، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات،

وإذ يشدد على الدور المهم الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، كما هو معترف به في القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، وإذ يرحب بما تقوم به البعثة من عمل من أجل تعزيز مشاركة المرأة في هذه المجالات في غينيا – بيساو، وإذ يؤكد وجوب الاستمرار في مراعاة المنظور الجنساني عند تنفيذ جميع الجوانب ذات الصلة من ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو،

وإذ يدين حالات الصيد غير المشروع وغير المرخص به في مياه غينيا – بيساو الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، وكذلك الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، وهو ما يقوِّض إمكانيات التنمية الاقتصادية في البلد،

وإذ يعيد تأكيد ضرورة استمرار شركاء غينيا – بيساو في تنسيق عملهم بشكل فعال ووثيق للمساعدة في إيجاد حلول لما تواجهه البلاد من تحديات سياسية وأمنية وإنمائية، وإذ يرحب في هذا الصدد بالجهود التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام في غينيا – بيساو من أجل عقد مؤتمر دولي للجهات المانحة بالتشاور الوثيق مع الشركاء الإنمائيين الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين بغية تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ أولويات البلد في مجال التنمية، بما في ذلك برنامج تحسين فعالية الحوكمة في البلد،

وإذ يحيط علماً بالبيان الذي أدلى به رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤، بشأن قرار لجنة بناء السلام استئناف العمل مع غينيا - بيساو،

وإذ يقر بضرورة قيام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بدعم الجهود الوطنية الرامية إلى إعادة النظام الدستوري إلى نصابه والحفاظ عليه بصورة تامة وتعزيز الحوار الوطني المتعدد المستويات في فترة ما بعد الانتخابات،

وإذ يعيد تأكيد التزامه الكامل بتوطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو،

١ - يقرر تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لفترة ٦ أشهر اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٤ حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، للقيام بما يلي:

(أ) دعم إجراء حوارٍ سياسي شامل للجميع وعمليةٍ للمصالحة الوطنية تيسيراً للحكم الديمقراطي؛

(ب) المساعدة في تعزيز المؤسسات الديمقراطية والنهوض بقدرة أجهزة الدولة على العمل بفعالية وفقاً لأحكام الدستور؛

(ج) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين لإنشاء أجهزة لإنفاذ القانون وأجهزة للعدالة الجنائية والسجون تتسم بالفعالية والكفاءة، وتكون قادرة على الحفاظ على الأمن العام ومكافحة الإفلات من العقاب واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الوقت ذاته؛

(د) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين للسلطات الوطنية والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك تقديمهما بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن الوطني واستراتيجيات سيادة القانون وإنشاء نظامين للقضاء المدني والعسكري متوافقين مع المعايير الدولية؛

(هـ) مساعدة السلطات الوطنية في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بتعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(و) مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والاضطلاع أيضا بأنشطة رصد حقوق الإنسان وإعداد تقارير عنها؛

(ز) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة بناء السلام، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)؛

(ح) العمل مع لجنة بناء السلام دعماً لأولويات بناء السلام في غينيا - بيساو؛

(ط) المساهمة في تعبئة المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها، بما في ذلك من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين دعماً لإعادة إرساء النظام الدستوري وصونه وتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو؛

٢ - يكرر تأكيد مطالبته أجهزة الأمن والدفاع بالخضوع التام لسيطرة المدنيين؛

٣ - يدين الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان، بما فيها الحقوق السياسية والمدنية، ويحث سلطات غينيا - بيساو على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية حقوق الإنسان ووضع حد للإفلات من العقاب والبدء في إجراء تحقيقات لمعرفة هوية مرتكبي مثل تلك الأعمال وإحالتهم إلى العدالة واتخاذ إجراءات لحماية الشهود من أجل ضمان مراعاة الأصول القانونية؛ ويحثها أيضا على اتخاذ خطوات للتخفيف من مناخ الخوف الناجم عن القيود المفروضة على حرية التعبير وحرية التجمع؛

٤ - يرحب بالجهود المشتركة التي يبذلها الشركاء الدوليون، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية، من أجل تعزيز التعاون دعماً للحكومة الديمقراطية الشرعية في غينيا - بيساو، ويشجعهم على مواصلة العمل معاً في سبيل تحقيق الاستقرار في البلد؛

٥ - يشجع الجهود المبذولة دعماً لإصلاح قطاع الأمن باعتباره عنصراً حاسماً لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في غينيا - بيساو، ويشجع العمل المنسق الذي يقوم به جميع شركاء غينيا - بيساو دون الإقليميين والإقليميين والدوليين المعنيين في هذا المجال من أجل تحقيق نتائج سريعة وإيجابية؛

٦ - يهيب بسلطات غينيا - بيساو أن تستعرض وتعتمد وتنفذ تشريعات وآليات وطنية لزيادة الفعالية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وبخاصة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، وأن تقدم، في هذا السياق، دعما إضافيا إلى الوحدة المعنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية، المنشأة في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، ويحث

سلطات غينيا – بيساو وأجهزتها الأمنية والدفاعية على إظهار التزامها التام بمكافحة الاتجار بالمخدرات، ويهيب بالشركاء الدوليين أن يدعموا هذه الجهود؛

٧ – يشجع أعضاء المجتمع الدولي على تعزيز التعاون مع غينيا – بيساو لتمكينها من ضمان مراقبة الحركة الجوية ومراقبة الأمن البحري للمياه الواقعة ضمن ولايتها الإقليمية، ولا سيما من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وكذلك الصيد غير المشروع في مياه غينيا – بيساو الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، وسائر حالات الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛

٨ – يطلب إلى الممثل الخاص للأمين العام تكثيف الجهود لتحقيق مزيد من الكفاءة والاتساق والتنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة في غينيا – بيساو بهدف الارتقاء بفعاليتها الجماعية إلى أقصى حد ممكن في سبيل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ولا سيما من خلال قيام هذه الوكالات والصناديق والبرامج بتزويد الممثل الخاص بأي معلومات تخص من له صلة بالاتجار بالمخدرات من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات تسهم في تشكيل خطر على السلام والاستقرار والأمن في غينيا – بيساو والمنطقة دون الإقليمية؛

٩ – يدعو الممثل الخاص للأمين العام إلى إطلاع اللجنة المنشأة عملا بقراره ٢٠٤٨ (٢٠١٢) على جميع المعلومات ذات الصلة، ولا سيما أسماء الأفراد الذين يستوفون المعايير المبينة في الفقرة ٦ والمذكورة بالتفصيل في الفقرة ٧ من القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)؛

١٠ – يشدد على التحديات التي تطرحها مكافحة الاتجار بالمخدرات خلال البحث عن حلول للأزمة السياسية والاقتصادية العامة في غينيا – بيساو، ويطلب إلى الأمين العام أن يكفل امتلاك مكتب الأمم المتحدة المتكامل للقدرات اللازمة في هذا الصدد، مع مواصلة تزويده بعنصر معني بمكافحة المخدرات، بما يشمل الخبرات المناسبة؛

١١ – يشجع الشركاء الدوليين الثنائيين ومتعددي الأطراف على مواصلة تقديم الدعم التقني لغينيا – بيساو في تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة، مثل غسل الأموال والاتجار بالمخدرات، ويهيب بهم إلى زيادة دعمهم لمبادرة ساحل غرب أفريقيا والوحدة الانتقالية المعنية بالجريمة من أجل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وأنشطة الاتجار بالمخدرات التي تهدد الأمن والاستقرار في غينيا – بيساو وفي المنطقة دون الإقليمية، ويشجعهم أيضا على الإسهام في دعم وجود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غينيا – بيساو، وفي دعم الصندوق الاستئماني لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو سعياً

لتحقيق أولوياته في الأجل القريب والمتوسط والبعيد، بما في ذلك من أجل تنفيذ الإصلاحات في مرحلة ما بعد الانتخابات؛

١٢ - يؤكد بشدة على أهمية عقد مؤتمر دولي لإعلان التبرعات من أجل انتعاش غينيا - بيساو؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يجري استعراضاً شاملا لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لكفالة اتّساقها مع الأولويات التي حددتها الحكومة الديمقراطية الشرعية، وأن يقدم تقريراً عن نتائج هذا الاستعراض بحلول ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛

١٤ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.